#لازم_نكمل_تصوير شعار نجوم لبنان

بيروت - تصدر هاشتاغ "لازم نكمل تصوير الترند على موقع تويتر في لبنان. وطالب الممثلون اللبنانيون ضمنه بالسماح لهم باستكمال تصوير أعمالهم الدرامية، وذلك بعد قرار منع التصوير وكافة التجمعات في إطار الإجراءات التي اتخذتها الحكومة اللبنانية منذ ثلاثة أسابيع للحدّ من انتشار فايروس كورونا.

وطالب العديد من الممثلين في تغريداتهم باستكمال تصوير مسلسلات رمضان، مؤكدين التزامهم بكافة إجراءات الوقاية من فايروس كورونا، كما أشار البعض إلى أن هناك العديد من العاملين في هذا القطاع سيتأثرون بقرار استمرار إيقاف العمل.

ووجه الممثلون حديثهم إلى وزير الداخلية محمد فهمي.

وكانت الممثلة سيرين عبدالنور أول من غردت ضمن الهاشتاغ:

@CyrineAbdlNour

شو بيمنع نرجع عالتصوير طالما شركات الإنتاج اللبنانية نفذت كل الشروط الصحية لتحمينا وتحمي فريق العمل بإشراف فريق طبي متخصص.. وحجرت كل الفريق بفندق والكل أجرى فحص الكورونا.. لازم نرجع نصور مع اتباع أدق الشروط الصحية..#لازم_نكمل_تصوير

واعتبر الممثل عبدو شاهين:

@Chahineactor

#لازم_نكمل_تصوير لنخلق بسمة وأمل بكل بيت #خليك_في_البيت ونحنا رح نعمل كل الاحتياطات اللازمة ونكون ضيف خفيف بكل بيت.

وعلق عادل كرم نجم مسلسل الهيبة – الرد المقبل في رمضان 2020 على أزمة توقف تصوير مسلسلات رمضان 2020 بتغريدة تحت نفس الهاشتاغ طالب فيها بمتابعة التصوير الجزئي للحد من خسائر المنتجين في لبنان والعالم العربي.

وقال عادل كرم:

@adelkaram9

معظم الأعمال يمكن ما نلحق نخلصها، بس عالقليلة نقدر نخفف خسائر عالمنتجين يللي هني جزء أساسي من صناعة لبنان ونأمن شغل لكل التقنيين بالحد الأدنى من الأشخاص وأعلى معايير السلامة مثل ما عم بصير بالعالم العربي#لازم_نكمل_تصوير.

وانقسم مستخدمو موقع تويتر بشأن الهاشتاغ بين مؤيد ومعارض.

كتب مغرد:

@AprilofDiana

توقفت المساجد والكنائس والمدارس والجامعات _أهم شيء بحياة الناس _ والمسلسلات العربية _ التافهة _السخيفة التي ليست منها فائدة بدهم (بريدون) يكملو شوية منطق بليز #لازم_نكمل_تصوير.

وطالب آخر:

@ismaill2030

#لازم_نكمل_تصوير، الفقراء والمساكين وأصحاب المهن اليومية البسيطة يمنع عليهم العمل والفنانين اللي محوشين يسمح لهم؟ إما يمنع الجميع أو يسمح للجميع.

بالمقابل انتقد ممثلون اعتراضات المغردين على الحملة مؤكدين أنهم "عمال موسميون" وفق تعبيرهم.

وغردت الممثلة كارمن لبس:

@C_lebbos

يلي انتقدوا حملة #لازم_نكمل_تصوير، نحن مش بهوليوود نحن عمّال موسميين، (...).

أبرز تغريدات العرب

mustafakamilm

"مصطفى_الكاظمي.. صنع في "إيران ومطابق للمواصفات الأميركية، ويستخدم في "العراق.

ghurab77

"غضب في مصر بعد رفض قريتين دفن طبيبة توفيت بفايروس كورونا خشية أن تنقل لهم العدوى". وسبب الغضب أن الكل سأل نفسه: لو تعاملت الطبيبة مع المرضى بذات هذا المعيار القاسي ما أصيبت، فهل ذنبها أنها ضحت بنفسها وأدت رسالتها؟ أحيي وعي المصريين ورفضهم لمثل هكذا تصرفات تعكس جهلا وعدم إحساس!

mahdimajeed8

بعد حادثة حرق الفتاة العراقية المتزوجة في مدينة النجف والتي عمرها 20 سنة، بحثت عن كيفية الزواج في العراق والعالم العربي. صدمني أن الكثير من البنات يتم تزويجهن ابتداء من عمر الـ15 سنة، وبنظري هذه جريمة يرتكبها الناس بحق بناتهم. طبيا ونفسيا أفضل عمر لزواج البنت يكون من 28 إلى 39 سنة.

Ahmed_EbnTarek

أنا محتاج refresh نفسيا ومعنويا وحياتيا وحظيا.

Abu112344

لا تختلط بأكملك مع الناس. احتفظ لنفسك.. ببعض منك.

Sarah_AboZeid

أوروبا: نفاد جميع الكتب المعروضة للبيع بسبب البقاء الإجباري في المنازل! يا ترى شو نفد عند العرب؟

aliwahida

كنا بسذاجة نعتقد أن الأمن الليبي هو من ضمن الأمن القومي العربي... "ليبيا الطيران التركي يذبح الليبيين أمام كل العرب مجتمعين.

تابعوا

seyase89

إبراهيم علي
ناشط إماراتي

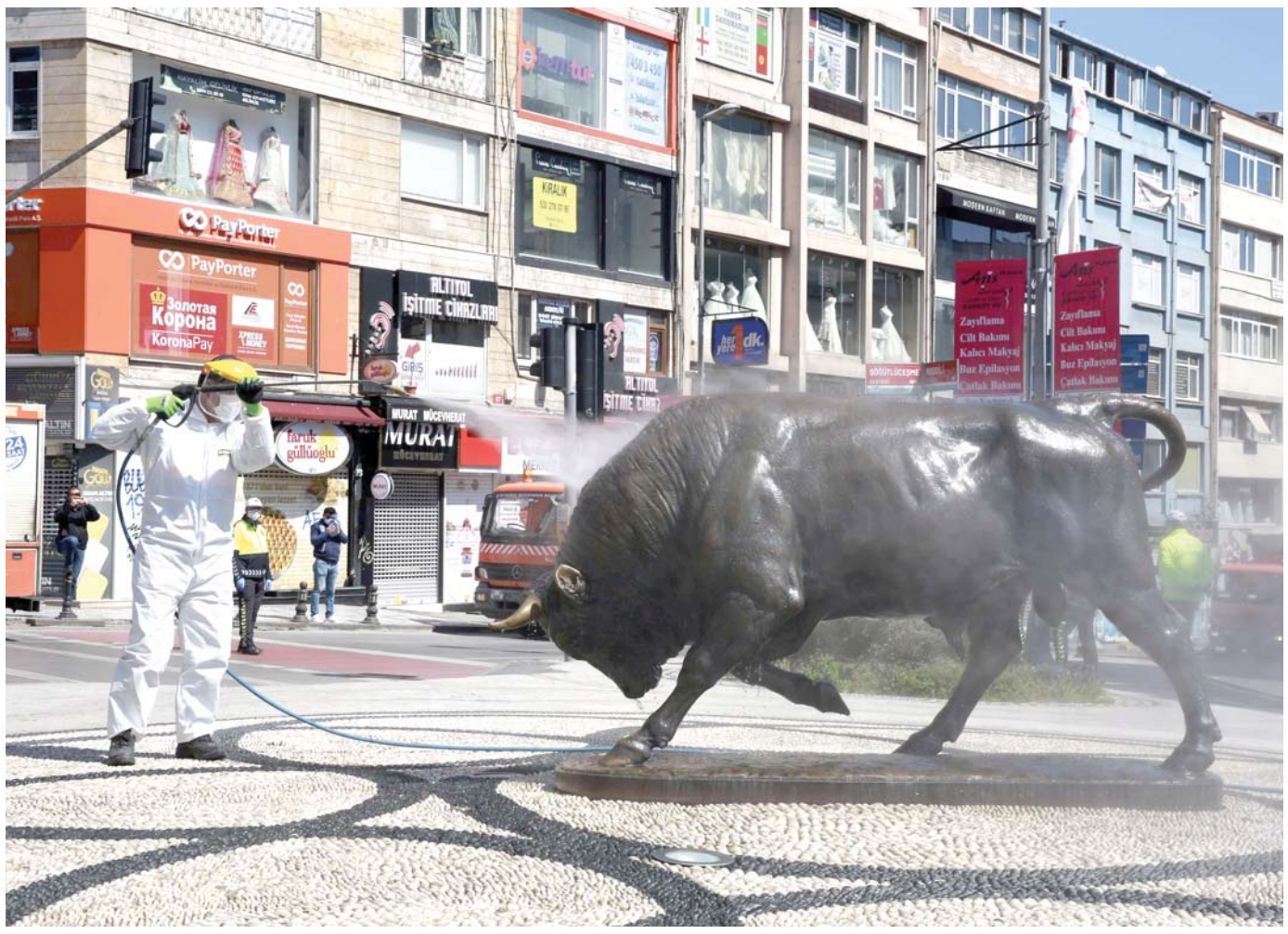

من يروض «الثور الهائج»

لا صوت يعلو فوق صوت أردوغان

مشروع قانون يمهد لحجب مواقع التواصل الاجتماعي في تركيا

مشروع قانون جديد من المقرر عرضه الأسبوع القادم على البرلمان التركي يسعى إلى ربط سلسلة من إجراءات الرقابة على الإنترنت بحزمة مساعدات اقتصادية، يقول منتقدوه إنه مقدمة لحجب مواقع التواصل الاجتماعي في البلاد.

أنقرة - اقترحت حكومة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، مشروع قانون يسعى إلى وضع سلسلة من إجراءات الرقابة على الإنترنت مع ربطها بحزمة مساعدات اقتصادية تهدف إلى تحقيق الاستقرار في اقتصاد تركيا الذي تضرر من أزمة فايروس كورونا.

ووفقا لمشروع القانون الجديد فإن منصات التواصل الاجتماعي هي الكيانات القانونية التي تسمح للمستخدمين بإنشاء أو عرض أو مشاركة البيانات مثل النص والصور والصوت والموقع عبر الإنترنت بغرض التفاعل الاجتماعي، وينص القانون الجديد على أن الموقع سيتحمل مسؤولية أي محتوى غير لائق ينشره المستخدمون على منصاتهم، ويسري القانون على أي منصة بها أكثر من مليون مستخدم في تركيا.

وينص مشروع القانون على أنه "من حق الحكومة التركية تعيين شخص واحد مفوض على الأقل كممثل في تركيا لتسجيل الإخطارات أو الإعلانات أو الطلبات التي ترسلها المؤسسات والجمعيات والهيئات القانونية والإدارية، وأن يكون مسؤولا عن مشاركة معلومات هوية واتصال الشخص الذي نشر محتوى غير لائق مع المؤسسة".

كما ينص على أن الشركات التي لا تلتزم بالإجراءات الجديدة قد تتعرض لخفض عرض النطاق الترددي لها إلى النصف بعد 30 يوما بأمر من المحكمة، ثم خفضه بنسبة 95 في المئة إذا استمرت بتجاهل القانون 30 يوما أخرى.

ومشروع القانون المقرر عرضه على البرلمان الأسبوع المقبل، سيطبق على مواقع التواصل الاجتماعي التي يصل إليها أكثر من مليون شخص من تركيا يوميا، مثل تويتر وفيسبوك وإنستغرام.

وفي الوقت الذي تفرض فيه حكومة حزب العدالة والتنمية سيطرتها على وسائل الإعلام المختلفة، مع اختفاء الإعلام المعارض، والزج بالصحافيين في السجون، تحولت منصات التواصل الاجتماعي إلى ساحة ينفس فيها الأتراك عما يغضبهم ويوجهون انتقادات للحكومة والرئيس، رغم تعرضهم للمساءلة القضائية.

وتخضع الحسابات على منصات التواصل الاجتماعي في تركيا لرقابة مشددة، ويمكن أن تودي على سبيل المثال تغريدة على موقع تويتر بصاحبها إلى السجن بتهم أبرزها "إهانة الرئيس".

وشهدت تركيا 66691 تحقيقا قضائيا بتهمة "إهانة الرئيس" منذ انتخاب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في عام 2014، حتى أبريل 2019. ونتج عن التحقيقات محاكمة 12305 شخص.

وصرح أوزغور أكتوتون رئيس رابطة خريجي علم الاجتماع، لصحيفة بيرغون التركية بأنه على الرغم من أن تركيا "مجتمع من المخبرين" منذ عهد الإمبراطورية العثمانية، فإنه "من المدهش مدى تفشي استخدام البلاغات بشأن كل مسألة".

وتُعتبر "إهانة الرئيس" جريمة وفقًا للمادة 299 من قانون العقوبات التركي الذي اعتُمد في عام 1926. وإذا أُدين شخص بتلك التهمة، يُعاقب بالسجن لمدة يمكن أن تصل إلى أربع سنوات – وقد تزيد هذه المدة إذا كانت الإهانة علنية.

ويقول مراقبون إن استخدام أردوغان للمادة 299 من قانون العقوبات التركي كأداة لتخويف معارضيه تكتيك فعّال للغاية: فإذا كان بمقدوره أن يزج شخصيات بارزة في السجن.

وكشفت وزارة الداخلية أن الأسابيع الثلاثة الأخيرة، شهدت مراجعة أكثر من 3500 حساب على مواقع التواصل الاجتماعي، وتم التعرف على 616 مشتبها به، واعتقل 229 شخصا بسبب منشوراتهم "الاستفزازية" على تلك المواقع. لكن معلقين يقولون إن عدد المعتقلين يتجاوز ألفي شخص.

وقوبلت هذه الخطوة بانتقادات شديدة لأن مثل هذه الإجراءات من شأنها تمهيد الطريق أمام النظام لفرض الوصاية على الإعلام الاجتماعي.

وفي حديث مع صحيفة "ديلي صباح" قال يمان أكدينيز، خبير الإنترنت والأستاذ في جامعة إسطنبول بيلغي، إنه إذا لم تعين شركات مثل يوتيوب وتويتر ممثلين لها، فستتحول نتيجة الإجراءات الجديدة بالتدريج إلى شركات محظورة في تركيا.

وأضاف "وفي حال قيام هذه المنصات بتعيين ممثلين لها في تركيا، فستتم مراقبة عمليات حظر الوصول وإغلاق الحسابات وإزالة المحتوى عن كثب".

ويقول جون لوبوك منسق العلاقات العامة في منظمة ويكيبيديا في مقال نشر في موقع "أحوال"، "من المثير للاهتمام أن الحكومة التركية تهدف إلى إنهاء سياسة إخفاء الهوية على منصات وسائل التواصل الاجتماعي. وهذا يشبه بالفعل إلى حد كبير ما حاولت الحكومات الغربية وفشلت في فعله، لأن إخفاء الهوية كان دائما جزءا أساسيا من قوانين الإنترنت، ومن غير الواقعي توقع أن تقوم جميع مواقع التواصل الاجتماعي بتطبيق أنظمة لتأكيد هوية مستخدميها".

ويضيف أن "إنشاء قاعدة بيانات تربط حسابات وسائل التواصل الاجتماعي بالهويات الرسمية سيكون مفيدا جدا للزعماء الاستبداديين مثل أردوغان".

وكانت تقارير الشفافية التي نشرها موقع تويتر أكدت أن تركيا هي الدولة التي أصدرت معظم طلبات حجب المحتوى في عام 2019، بإجمالي 6 آلاف طلب، ومنحت الموافقة على نسبة 5 في المئة منها فقط.

والقانون الجديد هو في جزء منه رد على عدم قدرة الحكومة التركية على فرض رقابة على المحتوى على مواقع الويب التي لا تتخذ من تركيا مقرا رئيسيا لها، مما يعني أنها لا تستطيع ممارسة ضغوط قانونية محلية على فرض الامتثال للرقابة.

وعن الهدف من وراء هذا القانون، قال المحامي التركي وخبير حقوق الإنترنت يامان أكدنيز إن "الهدف الرئيسي من القانون هو وضع شبكة الإنترنت تحت سيطرة هيئة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (BTK) تحت شعار رنان هو المصلحة العامة".

وأوضح أكدنيز أن "الحكومة في تركيا أظهرت من خلال هذا القانون المقترح نيتها في التدخل بمحتويات جميع شبكات التواصل الاجتماعي".

وتابع "كما أن هذه الشبكات إذا لم تعين ممثلين لها، وتخطر السلطات التركية بهم، فإن السلطات المعنية ستقوم بحجب الوصول إلى تلك المواقع مع الوقت، وهذا هو الواضح من مشروع القانون".

وأضاف خبير حقوق الإنترنت "نحن نسير بخطى سريعة صوب دولة تركية من الممكن أن تتم فيها السيطرة الكاملة على الإنترنت، وهذا ما يسعى إليه النظام الشمولي".

وهذه التعديلات المرتقبة أثارت حفيظة المعارضة التركية داخل البرلمان، والتي شددت على ضرورة عدم استهداف حرية الرأي والتعبير، مشيرة إلى أن توقيت مثل هذه القوانين غير مناسب في ظل فايروس كورونا.

وشدد الصحافي والنائب البرلماني عن حزب الشعب الجمهوري أوتكو تشاكير أوزر على أن "نظام أردوغان يستهداف حرية الرأي والتعبير".

وأشار إلى أن "المواد التي أدرجت ضمن هذا القانون تسعى لتشديد الرقابة والوصاية على مواقع التواصل الاجتماعي".

وتابع "قانون مواقع التواصل الاجتماعي مؤشر على أن الحكومة ليست لديها أي نوايا صادقة بخصوص الديمقراطية والحريات، وإنه من غير المقبول في مثل هذه الأيام أن يتم الزج بكل المنتقدين للنظام في السجون بمثل هذه القوانين".

يامان آكدنيز

نحن نسير بخطى سريعة صوب دولة من الممكن أن تتم فيها السيطرة الكاملة على الإنترنت

وقال النائب البرلماني عن حزب الشعوب الديمقراطي الكردي المعارض ساروهان أولوتش إن "نظام أردوغان يسعى من وراء مثل هذه القوانين لمعرفة جميع ما يتبادله مستخدمو مواقع التواصل الاجتماعي في تركيا من معلومات".

وأضاف "عند النظر لمشروع القانون، نرة بوضوح ما يخطط له النظام الاستبدادي، إخراس الجميع.. لا أحد يتحدث، لا أحد ينتقد. وإلا العقاب أو الرقابة".

وتواصل تركيا تراجعها في مؤشر الحريات، لتحتل المركز الثاني بين أكثر دول العالم تدهورا خلال السنوات العشر الأخيرة، بحسب أحدث نسخة من التقييم السنوي للحريات الأساسية الخاص بـ2020 والصادر عن منظمة "فريدوم هاوس" الحقوقية الأميركية.